الحكومة العسكرية الانتقالية في السودان 1985 وظروف تشكيلها

م.د. ابتسام محمود جواد
جامعة بغداد / كلية التربية للبنات

المقدمة

ينتمي الشعب السوداني الى اصول عريقة خلقت عدم الانسجام في البناء الاجتماعي وما ترتب على ذلك من تعدد اللغات واللهجات والثقافات وقبل ذلك الديانات ،فضلا عن الانتماء القبلي الذي مازال قائما بقوة في غالبية انحاء السودان ،الى جانب تفشي ظاهرة الطائفية الدينية.

وبحكم وضعه الجغرافي كونه محاطا بثمان دول افريقية تعيش انظمة حكم دكتاتورية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية التي قام السودان ببنائها، فقد شعرت تلك الدول بالحرج الكبيرامام الديمقراطية السودانية التي خلقت محيطا عدائيامن جانب الحكومات المجاورة لاسيما وان الشعب السوداني هو الوحيد في العالم الثالث الذي مارس الديمقراطية قبل ان ينال استقلاله عام 1956،اذ شهد اكثر من انتفاضة ديمقراطية كانت تتطلع الى من يحميها للحيلولة دون افشال اهدافها الوطنية التي قامت اساسا من اجلها .

لقد ابتدعت الانتفاضة الشعبية في السودان حلا ممكنا لعقدة الديمقراطية في واقعها لاول مرة في تاريخ العالم الثالث، وذلك ببناء تحالف اجتماعي ديمقراطي حول حقوق وحريات المواطن السوداني بين ماسمي بالقوى الحديثة المتمثلة بالنقابات المهنية والعمالية والفلاحين ومراكزها الثقافية ،وبين القوى التقليدية المتمثلة بالاحزاب السياسية .

وجاءت المبادرة من القوى الحديثة في تحديها للنظام الديكتاتوري عندما بادرت بالتحرك المتصاعد والتحول من برنامج مطلبي نقابي محدود الى برنامج سياسي اجتماعي ديمقراطي .

واستطاع ذلك التحالف الديمقراطي بين القوى الحديثة وبين القوى التقليدية ان يضيق الخناق على نظام الرئيس المخلوع جعفر نميري ويضع المؤسسة العسكرية امام خيارات : الدفاع عن النظام المنهار ، او القيام بانقلاب عسكري جديد ، او الانحياز للشعب الذي كانت حركته تحت قيادة التجمع النقابي قد بلغت درجة العصيان المدني الشامل .

وبانحياز المؤسسة العسكرية الى الشعب وسقوط النظام، قام النظام الانتقالي المؤلف من المجلس العسكري ، وتجمع الاحزاب والتجمع النقابي الذي استقطب تاييد الشارع السوداني لتحقيق هدف واحد ومحدد هو بناء النظام الديمقراطي والدفاع عنه بمناى عن الدخول في الصراعات السياسية ومن ثم اصبح القوة الاجتماعية الحاضنة للديمقراطية في السودان التي اكتسبت مشروعيتها ووزنها من قيادتها وتفجيرها للانتفاضة الشعبية ، ومن كونها رسخت في الوجدان الشعبي العام بوصفه ضمانه موضوعية للديمقراطية.

اندلاع ثورة 1985 السودانية:

لقد ادت سياسة جعفر نميري التعسفية في السودان طيلة مدة حكمه منذ عام 1969، الى استياء شعبي عارم قاد الى الاطاحة به من خلال ثورة شعبية عارمة .[1]

وكانت حاله عدم الاستقرار السياسي قد سادت في الخرطوم قبل اندلاع الثورة واسفرت عن اعتقال (2000) شخص من المتظاهرين. [2]

وقد بدا الاضراب المدني بالتحديد في الثالث من نيسان 1985والذي شمل كلا من موظفي البنوك والمحاكم والبرق والبريد والتلغراف وقطاع المواصلات ،كما شارك فيه عدد من اعضاء النقابات المهنية ، فضلا عن اشتراك الاف المواطنين. [3]

واستمرت حالة الشلل التام بسبب الاضراب العام بالرغم من وعود نائب نميري انذاك اللواء عمر الطيب بتخفيض اسعار السلع التي اثارت احتجاجات السودانيين ،ولما شعر بعدم امكانية مواجهة الموقف طلب الى قيادة القوات المسلحة التدخل لكنها رفضت لان مثل ذلك التدخل يعني قيام مذبحة لايمكن تقدير اثارها لاسيما وان الحركة الشعبية بلغت درجة كبيرة من الاتساع ،ولم تجد قيادات الجيش مبررا منطقيا يدفعها لخوض معركة ضد الشعب من اجل الدفاع عن نظام نميري المتردي.[4]

وفي ضوء ذلك ، انحازت قيادات القوات المسلحة للمسيرة الشعبية التي قامت في السادس من نيسان من العام ذاته لتعلن اسقاط نظام نميري ،وتوليها السلطة بنفسها لمدة انتقالية مؤقته يتم بعدها تسليم السلطة للشعب [5]

وقد حاولت في تلك الاونة فلول الاتحاد الاشتراكي الذي اسسه نميري منذ عام 1973والداعم لسياسته الهوجاء ،فضلا عن اجهزة امن الدولة ،ان توقف التيار الشعبي الرافض لنميري الا ان محاولاتهم باءت بالفشل [6]

وبالفعل نجحت الثورة واعلن ذلك الفريق اول ركن عبد الرحمن سوار الذهب [7] وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة انذاك في بيان القيادة العسكرية الاول عبر اذاعة مدينة ام درمان [8].

لقد كان السادس من نيسان ذروة الموقف الذي خرج فيه الشعب السوداني بطوائفه كافه من خلال التنظيمات السياسية والرسمية ليعلن عن ساعة الحسم وانه لارجعة عن الثورة .[9]

اعلن سوار الذهب تعطيل الدستور ،واعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه المركزيين ووزراء الدولة من جميع مناصبهم ،ودعا شعب السودان لمزيد من اليقظة وضرورة التصدي لاي محاولة لاثارة الاضطرابات .[10] كما اكد في بيانه نقل السلطة الى الشعب بعد مدة انتقالية تصل الى سنه واحدة .[11]

وهكذا تمت الاطاحة بنميري دون اية مواجهة او اراقة دماء .

وفي بيان اخر لسوار الذهب اذاعته وكالة الانباء السودانية اكد فيه على القرارات الاتية :

1/ تعطيل الدستور واعلان حالة الطواريء واغلاق الحدود والاجواء السودانية ابتداءا من السادس من نيسان 1985 .

2/ حل الاتحاد الاشتراكي وجميع تنظيماته .

3/ حل مجلس الشعب القومي ومجالس الشعب الاقليمية واعفاء حكام الاقاليم والوزراء الاقليميين .

4/ تولي قادة المناطق العسكرية في جميع اقاليم جمهورية السودان الديمقراطية سلطات حكام الاقاليم .

5/ تولي وكلاء الوزارات المركزية ونظراؤهم في الاقاليم تسيير دفة العمل التنفيذي في العاصمة القومية والاقاليم .[12]

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية السودانية ،اكد البيان التزام السودان بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقات الثنائية والاقليمية والدولية وحدد موقف السودان من القضايا العربية والقضية الفلسطينية ومسالة عدم الانحياز .[13]

ومن جانب اخر ، اتفقت القوى الوطنية السودانية على توقيع ميثاق التجمع الوطني لانقاذ السودان لكي تتحرك تلك القوى في اطاره تحركا رشيدا يمكنها من تحقيق اهدافها الوطنية بعد نجاح الثورة ،وعدته القوى الشعبية الوثيقة التي تحدد اهداف مابعد الثورة ،اذ ادخلت عليه بعض التعديلات المتعلقة بالسلطة الانتقالية التالية لقيام الثورة ذلك ان قوى التجمع افترضت ازاء ذلك انها ستحتاج الى مدة انتقال تتراوح مابين ثلاث وخمس سنوات ،الا انها فوجئت بتدخل القوات المسلحة وحسمها للموقف وتوليها السلطة متمثلة في المجلس العسكري الانتقالي لمدة انتقالية مؤقتة، ومن

ث قامت قوى التجمع بتعديل الميثاق وذلك بقيام مجلس سيادة خماسي يتكون من القائد العام للقوات المسلحة رئيسا للمجلس ،وممثل للجنوب ،وثلاثة مدنيين.[14]

وتاكيدا لتحديد المدة الانتقالية وضرورة الاسراع في الانتقال الى نظام ديمقراطي مستقر ،نص الميثاق على ان يتم خلال عام من تشكيل الحكومة الانتقالية انتخاب جمعية تاسيسية تقوم بوضع الدستور الدائم واجازته على ان تتحول تلك الجمعية بعد اجازة الدستورالى مجلس نواب لاكمال اربع سنوات من تاريخ انتخابها وان تقوم بانتخاب الحكومة .[15]

وقد توج نجاح التوجه الشعبي الديمقراطي في ذلك الصدد بقيام المجلس العسكري الانتقالي بالموافقة على ذلك الميثاق مما اكسبه قوة سياسية كبيرة ،كما قامت في ذلك الوقت الغالبية العظمى من الاحزاب السياسية والهيئات النقابية بالتصديق عليه .[16]

واصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية بيانا اوضح مباديء واسس منهاج العمل السياسي الذي تلتزم به القيادة العسكرية ونظام الحكم الجديد في السودان في تلك المرحلة .[17]

ومن جانب اخر ، اعلن بيان اصدرته القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية في السابع من نيسان انه قد صدرت التعليمات بشان اعتقال جميع اركان النظام السابق والتحفظ عليهم ، وقد بدات قوات الامن بتنفيذ تلك التعليمات ووضعتها موضع التنفيذ ، كما اكد بيان اخر ان حركة السادس من نيسان هي في المقام الاول ثورة بالشعب واليه اذ تبلورت اهدافها في انحياز الجيش الى الشعب انحيازا تاما ولن تفرط حركة الجيش في ذلك .[18]

واعقب ذلك ، تحديد اقامة الفريق عمر الطيب نائب رئيس السودان المخلوع نميري والذي كان اقرب المقربين اليه ، وكذلك حددت اقامة الوزراء السودانيين السابقين ، ورئيس مجلس الشعب المنحل ، وامين عام الاتحاد الاشتراكي المنحل .[19]

كما تقرر اطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين في انحاء السودان كافة في بيان رقم (6) وكان عدد هؤلاء نحو (350) معتقلا من الشيوعيين والبعثيين والاخوان المسلمين وابناء الجنوب .[20]

ومنذ الثامن من نيسان بدات الحياة تعود الى الشارع السوداني بعد ان قررت الامانه العامة للتجمع النقابي انهاء الاضراب الذي كان قائما والتي ذكرت في بيانها ان المشاورات جارية بروح وطنية عالية لتامين مصالح الثورة وتامين انتقال السلطة الى الشعب لتحقيق الديمقراطية الحقة .[21]

وطالب التجمع النقابي بمطالب عدة اهمها : اقامة نظام حكم وطني قومي ديمقراطي انتقالي تكون مهمته تنظيم المشاركة السياسية بموجب دستور 1956 المعدل ، وحل قضية الجنوب في اطار حكم ذاتي اقليمي ، وتحرير البلاد من التبعية الاجنبية في السياسة الخارجية ، وتصفية مؤسسات نظام نميري .[22]

اما القيادة العسكرية بعد الثورة ، فقد تالفت من خمسة ضباط من كبار القادة من بينهم الفريق سوار الذهب ، واللواء تاج الدين عبد الله نائب رئيس هيئة الاركان ، وتوفيق خليل القائد المسوؤل عن التموين ، ويوسف احمد حسين القائد المسوؤل عن الامداد ، ثم اتخذت القيادة العسكرية قرارا بتشكيل مجلس عسكري انتقالي في العاشر من نيسان يتالف من خمسة عشر عضوا برئاسة الفريق سوار الذهب القائد العام للقوات المسلحة ، وان يتولى مهمات نائب رئيس المجلس الفريق تاج الدين عبد الله فضل ، فضلا عن ثلاثة عشر عضوا اخرين من بينهم اثنان من الجنوب ، ويختص ذلك المجلس بممارسة اعمال السيادة والتشريع في البلاد في المدة الانتقالية .[23]

وفي اول مؤتمر صحفي عقدة سوار الذهب اوضح بان اعلان تشكيل الحكومة السودانية سيتم بعد انتهاء المشاورات الجارية انذاك مع ممثلي النقابات المهنية .[24]

واكد ان اولويات المرحلة الراهنة تتلخص في الوحدة الوطنية وتخطي العقبات الاقتصادية بما فيها المشاكل التي سببها الجفاف ثم نقل السلطة الى الجماهير .[25]

واصدر سوار الذهب قرارا بان تظل جميع القوانين التي كان معمولا بها قبل تعطيل الدستور سارية المفعول الى ان تلغى او تعدل ، ونص القرار على ان كل اشارة في تلك القوانين الى رئيس الجمهورية هي اشارة للمجلس العسكري الانتقالي .[26]

وفي السياق ذاته ، عقد سوار الذهب اجتماعا مع الدكتور حسن الترابي زعيم حركة الاخوان المسلمين ومستشار نميري للشوؤن الخارجية ،وكان نميري قد اعتقله في اذار عام 1985 وخرج من الاعتقال بعد اصدار العفو عن المعتقلين السياسيين بعد الثورة .[27]

اما على الجانب الشعبي ، فقد طرحت الجماهير السودانية في بيان لها بعثته الى سوار الذهب تصوراتها اسهاما منها في البحث عن مشاكل البلاد ، وطالبت بتبني دستور عام 1956 المعدل وان يتم تطبيق بنوده في غضون المدة الانتقالية وذلك بعد ان تم تعليق دستور 1973 الذي سن في عهد نميري ، ودعا البيان الى ان يتم تمثيل القوى المهنية السودانية بشكل دائم وملائم وفعال في هيئة الحكومة الانتقالية القومية ، كما طالب بالغاء قوانين تطبيق الشريعة الاسلامية التي سنها نميري عام 1983من اجل محاكمة مناوئيه تحت ستار الدين الاسلامي [28]

ووفقا لذلك ، برز المسلك الديمقراطي للمجلس العسكري الانتقالي بصورة واضحة من خلال عملية تشكيل الوزارة الانتقالية اذ لم ينفرد بتشكيلها وانما تشكلت عن طريق التشاور بين المجلس والتجمع الوطني لانقاذ البلاد بشقيه الحزبي والنقابي، اذ اسفر ذلك التشاور عن وضع الخطوط العريضة للتشكيل الوزاري التي لم يكن بينها لصالح القوات المسلحة سوى الاتفاق على ان يكون الشخص الذي يتولى منصب وزير الدفاع واحدا من ضباط القوات المسلحة ، في حين ترك للتجمع الوطني مهمة اختيار بقية الوزراء وهم (14) وزيرا على ان يتم التشاور في شان تعيين ثلاثة وزراء من ابناء الاقليم الجنوبي مع التجمع السياسي للجنوبيين في الخرطوم .[29]

وسيرا في ذات الاتجاه الجاد نحو اقامة النظام الديمقراطي ونقل السلطة لممثلي الشعب ، وضع المجلس العسكري الانتقالي مشروعا للدستور المؤقت الذي تحكم به البلاد حتى تاريخ وضع الدستور الدائم (وكما سيورد ذكره لاحقا)، اذ تم النص صراحة في المادة (35) منه على ان يستمر المجلس العسكري الانتقالي في ممارسة سلطاته حتى قيام الجمعية التاسيسية في موعد لايتجاوز اليوم السادس من نيسان 1986.[30]

ووضع المجلس العسكري الانتقالي بذلك تاريخا محددا وقاطعا ومعلنا لنهاية سلطته دون وضع أي حكم يسمح بالتجاوز على ذلك التاريخ.

واكد مشروع الدستور المقدم من المجلس العسكري الانتقالي على جميع الاحكام اللازمة لاقامة نظام ديمقراطي بعد نهاية مدة الانتقال .[31]

كما افسح المجلس العسكري الانتقالي الفرصة الى اقصى مدى ممكن للاحزاب والتجمعات السياسية والنقابية والخبراء كافه لابداء الراي في مشروع الدستور الذي تقدم به .[32]

ورغبة في تسليم السلطة للشعب ، قام المجلس العسكري الانتقالي بالتصديق على قانون انتخابات الجمعية التاسيسية ، وهو مشروع طرح على اوسع نطاق للبحث وابداء الراي حوله بوساطة القوى السياسية والنقابية والشعبية كافه وبمختلف اتجاهاتها ، وتم في اعقاب ذلك تشكيل اللجنة القومية للانتخابات التي ستشرف على انتخابات الجمعية التاسيسية .[33]

وتأكيداً للتوجه الديمقراطي للمجلس ، حضر ممثلوه الاحتفال العام للتوقيع على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، ووقع احد اعضاء المجلس على ذلك الميثاق الذي اوجبت احدى مواده امتناع الجيش عن التدخل في المجال السياسي والعمل الحزبي والتزامه بدوره كمؤسسة قومية تحمي البلاد ونظامها الديمقراطي .[34]

وعلى الرغم من تزامن مدة حكم المجلس العسكري الانتقالي للمدة التالية لما بعد الثورة مباشرة أي في وقت الفوران الثوري ، الا ان المراقب للاحداث السياسية السودانية لايستطيع ان يسجل على المجلس العسكري أي اتجاه مناقض للديمقراطية او متعارض مع حقوق وحريات الشعب او مع سيادة القانون،اذ لم يتخذ او يصدر قانون الا بعد مشاورات بالغة الاتساع والتنوع.

تشكيل الحكومة المدنية الانتقالية:

عقب اعلان الثورة اعلنت الاحزاب السياسية والنقابات المهنية في السودان عن تشكيل التجمع الوطني الذي اجتمع بعضو المجلس العسكري المؤقت العميد عثمان عبد الله لتقديم اقتراحا قضى بتشكيل حكومة مدنية تتولى فيها القوات المسلحة وزارة الدفاع ووزارتين للجنوب ووزراء مدنيين يمثلون مختلف القوى والاتجاهات الوطنية .[35]

وتبعا لذلك ، استانف المجلس العسكري الانتقالي مشاوراته المكثفة مع ممثلي التجمع الوطني الذي اطلق على نفسه اسم (جبهة الانقاذ الوطني) اثناء مشاوراته الخاصة بتشكيل الحكومة المدنية المؤقته وبقية اجراءات المدة الانتقالية .[36]

وقد قدم ممثلو التجمع الوطني في الاجتماع الذي عقد مع ممثلي المجلس العسكري الانتقالي قائمه باسماء المرشحين لشغل مناصب الحكومة الانتقالية بعد ان وافق المجلس العسكري على اطار العمل الذي قدمه التجمع الوطني للمدة الانتقالية .[37]

واسفرت تلك المفاوضات التي جرت بتاريخ الثاني عشر من نيسان عن اتفاق قضى بنقل السلطة الى المدنيين خلال عام واحد من بدء تشكيل الحكومة المدنية المؤقته .[38]

وفي الوقت ذاته ، برز اثنان من قادة النقابات السودانية مرشحين لتولي منصب رئيس الحكومة المؤقته وهما الدكتور الجزولي دفع الله نقيب الاطباء وزعيم التجمع الوطني ، والسيد الميرغني النصري نقيب المحامين ، وقد وصفهما الصادق المهدي زعيم حزب الامه بانهما سياسيان معتدلان لهما سجل بارز في مجال الحركة النقابية وقال ان دفع الله والنصري مسلمان ورعان غير متطرفين وانهما اشتراكيان لاشيوعيان .[39]

وفي السياق ذاته .كانت المشاورات بشان اختيار الوزراء الجنوبيين هي التي ادت الى تاخير اعلان تشكيل الوزارة ، الى جانب اسباب اخرى عدها الجميع مسائل تتعلق بالصياغة القانونية الدستورية للمباديء التي تحكم العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس السيادة المتمثل بالمجلس العسكري الانتقالي على انه من المنتظر ان تحكم تلك العلاقة مواد الفصول الخمسة الاولى من

دستور 1964 المعدل ، وفيما اذا تم الاتفاق بين جميع الاطراف المسؤولة على كل برنامج العمل خلال المدة الانتقالية المحددة بعام واحد، يتم بعدها انتخاب الجمعية التاسيسية التي تعد مشروع الدستور وتجيزه ، وبعدها تتحول الى مجلس نواب يختار الحكومة ويستمر لمدة اربعة اعوام .[40]

وبعد انتهاء التجمع الوطني من وضع اللمسات الاخيرة للحكومة السودانية الجديدة وبعد موافقة المجلس العسكري على شكل الحكومة وانتهاء المراحل الاخيرة في المشاورات الخاصة بتوزيع الاختصاصات ، اعلن في الخرطوم في مساء يوم الثاني والعشرين من نيسان عن تشكيل الحكومة الانتقالية في السودان برئاسة الجزولي دفع الله نقيب الاطباء ، وقد حدد المجلس العسكري الانتقالي ان يكون مجلس الوزراء مسؤولا امام المجلس العسكري عن الاعمال التنفيذية والادارية للحكومة ، كما ويعاون مجلس الوزراء المجلس العسكري ويقدم له المشورة في سبيل قيامه باعماله [41].

وحدد الجزولي رئيس الحكومة الجديدة مهمات حكومتة وسياستها في المجالين الداخلي والخارجي ،واوضح ان تلك المهمات تتركز في اربع نقاط اساسية هي :

الاعداد لانتخابات حرة وتشكيل جمعية تاسيسية تقوم بوضع الدستور خلال المرحلة الانتقالية .

تكريس الجهود لحل مشكلة الجنوب .

وضع الحلول للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها السودان .

تصفية اثار النظام السابق .[42]

وادت الحكومة الانتقالية المدنية المؤقتة في الخامس والعشرين من نيسان 1985 اليمين القانونية وعقدت اجتماعا مشتركا مع المجلس العسكري الانتقالي وراس الاجتماع سوار الذهب الذي اعرب فيه عن امله بانهاء مهمات الحكومة خلال عام واحد لكي يتولى بعدها مجلس النواب مهماته الرسمية والوطنية .[43]

دستور المرحلة الانتقالية :

لقد كان من اهم اهداف ثورة 1985 هو ان يكون للسودان دستور دائم . وبالفعل تم توقيع ذلك من جانب سوار الذهب بحضور الجزولي رئيس الوزراء للحكومة المدنية المؤقته واعضاء المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء وممثلي الاحزاب السياسية ، وبدا العمل به في الحادي عشر من تشرين الاول من العام ذاته ، واعلن ان ذلك الدستور سيجري العمل به حتى نيسان 1986، اذ يحل موعد انتخاب الجمعية التاسيسية وانتقال السلطة للمدنيين .[44]

وقد استمدمواده من دستور 1956 المعدل الذي سنته البلاد ابان عهد الاستقلال ، وقضى بان تكون الشريعة الاسلامية والاعراف هي اساس التشريع وانه سيكفل حرية الراي والعقيدة والمساواة والعدالة الاجتماعية ، واحترام مباديء الديمقراطية التي يقوم عليها تشكيل الاحزاب السياسية .[45]

واعلن ايضا انه سيجري تعديل القوانين المعمول بها انذاك في ضوء ذلك الدستور والذي وافقت عليه قيادات الاحزاب السياسية والنقابات السودانية ، وطبقا لذلك الدستور تم تغيير اسم الدولة الى (جمهورية السودان) وحذفت كلمة الديمقراطية التي ادخلت على الاسم في عهد نميري [46]

واورد ذلك الدستور قاعدتين اساسيتين فيما يتعلق بالحريات والحقوق ، وفيما يتعلق بالمساواة بين المواطنين ، وهاتان القاعدتان تعدان من ارقى المستويات التي بلغتها الدساتير الديمقراطية والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الحقوق والحريات ، اذ جاءت القاعدة الاولى في المادة (33) مؤكدة عدم جواز تقييد أي من الحقوق والحريات المكفولة بموجب الدستور الا بتشريع صادر من السلطة التشريعية بهدف حماية الامن العام او الاداب العامة او الصحة العامة او سلامة الاقتصاد الوطني .[47]

ووردت القاعدة الثانية في المادة (17)، اذ نصت على الاتي:

1/ جميع الاشخاص في جمهورية السودان سواسية امام القانون .

2/ المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات وفي فرص العمل والكسب دون تمييز بسبب اللون او الجنس او العرق او ا لدين او الراي السياسي.[48]

اهم القوانين في ظل الحكومة الانتقالية:

1/ قانونا تنظيم العمل الصحفي والعمل الحزبي

قدمت الاحزاب السياسية بطلبات عدة لاصدار صحف تعبر عنها ، الامر الذي اسرع بتلبيته مجلس الوزراء

فكلف لجنة قانونية بوضع صياغة لقانونين ينظم احدهما النشاط الحزبي ، والاخر ينظم النشاط الصحفي .[49]

وكانت حكومة الجزولي قد انتهت من اعداد مشروع قانون الصحافة في نهاية تموز 1985 ،وقد تم الغاء قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1973 كونه مقيدا للحريات واجيز القانون الجديد انذاك بواسطة الحكومة الانتقالية .[50]

وكفل القانون الذي وضعه نخبه من المختصين قيام صحافة حرة نزيهة واشترط الحصول على ترخيص لاصدار أي صحيفة واثبات اهلية المتقدم ماليا وفنيا مع تاكيد مسؤولية رئيس التحرير قانونا عما يصدر في صحيفته ، كما اشترط اعداد حسابات مستوفاة يقوم المراجع العام بمراجعتها وتوضيح مصادر التمويل، وان يكون رئيس التحرير كامل الاهلية وحسن السمعة ولم تسبق ادانته في جريمة تمس الشرف والاخلاق .[51]

واعطى القانون قدرا كبيرا من الاستقلال للصحافة ووضع المنازعات الخاصة بها امام المحاكم ممايعني ان الصحف لايمكن ايقافها بقرار اداري كما كان الوضع في القانون السابق المعمول به في عهد نميري.[52]

كما نص على قيام مجلس للصحافة والمطبوعات يخضع لاشراف مجلس الوزراء ،ومن مهمات ذلك المجلس تنظيم العمل الصحفي وتوفير فرص التدريب للصحفيين ، وتالف المجلس من رئيس يعينه رئيس الوزراء وممثلين لاصحاب الصحف ونقابة الصحفيين ورؤساء التحرير ووزير الثقافة والاعلام ومدير المطبعة الحكومية وستة اعضاء من بينهم سيدة واحدة يعينها مجلس الوزراء بالتشاور مع حكام الاقاليم وقاض متقاعد يعينه رئيس القضاة .[53]

واكد القانون على تخصيص جزء من مال الضمان الاجتماعي للصحفيين ،الى جانب كونه لايلزم الصحف بالكشف عن مصادر اخبارها او يهددها بالتعطيل الاداري .[54]

اما بالنسبة الى قانون الاحزاب ، فقد صدر في كانون الاول 1985 ونص على انه لايسمح للاحزاب السياسية بحمل اسلحة او تكوين مليشيات او قبول اموال اجنبية ، وانما عليه الاعتماد على التمويل الذاتي عن طريق اشتراكات اعضائها وتبرعاتهم ، ومنع التمويل من الخارج حتى لو كان من سودانيين في المهجر ، واشترط على كل حزب تقديم اعلان موقع من خمسين من اعضائه على الاقل ، يحدد اهدافه السياسية ومصادر دخله وتمويله بشرط عدم معارضته لمباديء الدستور، وان تراعى اهدافه الوحدة الوطنية والنظام الديمقراطي ، وان يتميز برنامجه تميزا واضحا عن برامج الاحزاب الاخرى ، كما اكد القانون عدم شرعية قيام أي فرع لحزب ما خارج حدود السودان .[55]

2/ قانون الانتخابات

اعدت الحكومة الانتقالية المؤقتة مشروع قانون الانتخابات في نهاية تموز 1985 الذي اقره المجلسان العسكري والوزاري ، اذ تقرر طبقا لذلك القانون ان تجري الانتخابات بالاسلوب الفردي وليس باسلوب القائمة .[56]

وقسم ذلك القانون الدوائر الانتخابية الى دوائر اقليمية ، أي جعل الترشيح لتلك الدوائر قوميا الا ان التصويت يجري في الاطار الاقليمي .[57]

وسيرا في طريق الديمقراطية وتسليم السلطة للشعب ، قام المجلس العسكري في الواحد والعشرين من تشرين الثاني من العام ذاته بالتصديق على قانون الانتخابات .[58]

وفضلا عن ذلك ، صدر قانون اخر لمنع الاساليب الفاسدة التي تؤثر في انتخابات الجمعية التاسيسية ومجالس الحكم المحلي والاقليمي باي شكل ، ويجرم ذلك القانون عمل كل من يؤثر في سير الانتخابات او يؤثر على سلوك المشاركين في العملية الانتخابية .[59]

ومن هنا نجد انه بقدر ماتوفر في السودان من حرية للعمل السياسي والتعدد الحزبي والفكري والصحفي ، بقدر مابرزت ضوابط لوقف الفوضى ، ومحاربة النزاعات الديكتاتورية وحماية الديمقراطية ، واحاطة العملية الانتخابية المرتقبة انذاك بقدر كبير من الضمانات.

محاولات التامر على الحكومة الانتقالية :

1/ المحاولة الاولى

قرر المجلس العسكري الانتقالي عزل اثنى عشر ضابطا من الجيش السوداني واحالتهم على التقاعد منذ نهاية تموز 1985 لاسباب سياسية تتعلق باتجاهاتهم الفكرية ، واعلنت مصادر المجلس ان هؤلاء الضباط كانو يخططون للقيام بانشطة سياسية داخل صفوف الجيش ، اذ انهم كانو من كبار ضباطه ، تمهيدا للقيام بانقلاب عسكري .[60]

كما تعاون قسم منهم مع اطراف اجنبية لاهدف لها الا لاجهاض الديمقراطية في السودان حتى لاتسري عدواها في المنطقة ، بل في العالم الثالث الراكد اقتصاديا وسياسيا .[61]

2/ المحاولة الثانية

اعلن في مساء الثامن والعشرين من ايلول من العام ذاته حظر التجول في الخرطوم ابتداءا من العاشرة مساءا حتى الخامسة صباحا وذلك بعد ساعات من اعلان الجزولي وجود مؤامرة للاستيلاء على السلطة بالتعاون مع دولة اجنبية ، وقد وقعت تلك المؤامرة في صفوف الجيش بهدف الاستيلاء على السلطة والعاصمة بعد اغتيال اعضاء المجلس العسكري واعضاء مجلس الوزراء ، وكشف الجزولي بان المؤامرة كانت تستهدف ضرب الممارسة الديمقراطية والهوية القومية للشعب السوداني .[62]

وكانت مخططات المؤامرة قد اكتملت صباح الثامن والعشرين من ايلول بتوزيع منشور يحمل اسم (المنظمة الافريقية لتحرير الجنوب) تم توزيعه على نطاق واسع بهدف تنمية روح العداء بين فئات الشعب السوداني من ابناء الشمال والجنوب .[63]

وعلى اثر ذلك ، عقد المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الامن القومي اجتماعين لدراسة الاوضاع الامنية في العاصمة السودانية واعلان حالة الطوارىء، كما تم اعتقال اكثر منة(163) من العسكريين والمدنيين فضلا عن مجموعة من الضباط المتقاعدين .[64]

3/المحاولة الثالثة

اعلن اللواء عباس مدني وزير الداخلية السوداني ان قوات الامن اعتقلت في الثاني عشر من كانون الاول خمسة من اعضاء تنظيم يسمى (الجهاد الاسلامي) كانو يوزعون منشورات تهدد باغتيال السياسيين والوزراء السودانيين وحكام الاقاليم .[65]

وكان المتهمون قد وزعوا تلك المنشورات على المصلين عقب صلاة الجمعة في المسجد الكبير في الخرطوم وقد بعثوا بها ايضا الى صحيفتين حزبيتين ، كما تلقى بعد ذلك وزير الداخلية تهديدا كتابيا من ذلك التنظيم بنسف مقر الوزارة مالم تستجب لمطالب التنظيم الا انه لم يكشف عن طبيعة تلك المطالب .[66]

4/ المحاولة الرابعة

اعلن عباس مدني وزير الداخلية السوداني في الاول من نيسان 1986 ان السلطات السودانية احبطت مؤامرة جديدة دبرها انصار الرئيس المخلوع نميري هدفت الى زعزعة استقرار السودان ، والاطاحة بنظام الحكم القائم انذاك واغتيال قادته لاعادة نميري الى السلطة.[67]

وكشف الوزيرانه بعد مراقبة الاتصالات بين نميري وانصاره في السودان ، تم اعتقال مدبرالمؤامرة وهو رجل اعمال سوداني يدعى فؤاد احمد مكي الذي كان يشغل منصب رئيس نادي الفروسية ، وشخص اخراعترف بانه كان يحمل رسالة من نميري الى فؤاد مكي ، كما تم اعتقال عدد اخر من المتامرين واضاف الوزير ان الرسالة تضمنت تفاصيل خطة عودة نميري الى السلطة وذلك من خلال القيام باضطرابات يليها القيام بعمل عسكري ثم اغتيال قادة الحكومة الانتقالية ، واكدت وكالة الانباء السودانية ان المتامرين كانو يسعون الى تجنيد ضباط الجيش الموالين لنميري للمساعدة في اغتيال بعض المسؤولين الذين تولوا السلطة بعد الاطاحة بالنظام السابق انذاك في ثورة 1985 الشعبية.[68]

الخاتمة :

اتجه المسار السياسي في السودان في اعقاب ثورة 1985 الشعبية الى العمل من اجل الاعتراف الدستوري بالتجمع النقابي كمؤسسة قومية للدفاع عن الديمقراطية لها صلاحيات محددة وتملك حق دعوة الشعب الى التحرك في كل مرة تتعرض فيها الديمقراطية للخطر .

وقد شهد التاريخ للمجلس العسكري الانتقالي انه لم يلجأ قط الى المحاكمات العسكرية ، ولم يامر باجراء أية محاكمة لاتتوافر فيها مقومات العدالة واتاحة الفرصة الكاملة للدفاع عن المتهمين ، اذ كانت تجري المحاكمات بصورة علنية وبالتزام تام بكافة مقومات المحاكمة العادلة دون ادنى تدخل من جانب المجلس العسكري .

ولضمان نجاح الحكم الديمقراطي في السودان فلابد ان ترتبط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالديمقراطية وذلك بمشاركة الاحزاب السياسية كافة في رسم خطط التنمية بحيث لاتتاثر بتغير الحكومات وتعاقب الوزراء ، مما يستوجب اهتمام الاحزاب بتقوية اجهزتها الاقتصادية بالخبراء والمستشارين ، وايمان الاطراف المشتركة بالممارسة الديمقراطية ، واتخاذ مبدا الحوار واخذ الراي وسيلة لحسم اختلاف الاراء .

ولابد ايضا من ان يكون الهرم القيادي للاحزاب السياسية محكوما بالانتخاب لابالتعيين واساسه الكفاءة الوطنية لا صلة القرابة او الحسب والنسب ، وان ترتفع الاحزاب الى مستوى المسؤولية التاريخية فيما يختص بخصوماتها وتناقضاتها وان تحكم الصراعات الحزبية اخلاقيات العمل الديمقراطي ومبادىء الحرية السياسية ، فضلا عن ضرورة جعل الميثاق الوطني الذي تم توقيعه من قبل القوى السياسية السودانية دستورا رديفا للدستور الاساسي، فبموجبه تتفق الاحزاب السياسية على حدود السيادة الوطنية والعلاقات الخارجية والتطور الاجتماعي ومبادىء السلام والاستقرار والوحدة الوطنية.

المصادر

1/عادل توفيق عبد النور ، المشاركة السياسية للسودانيين الاقباط في انتخابات عام 1986،ط1،الخرطوم ،1988،ص.27

2/صلاح محمد ابراهيم ،وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان ،ط1،الخرطوم ،1994،ص.53

3/التيجاني حسين دفع السيد ،الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس 1985،ط1،دار العروبة للطباعة ،لندن ،1985،ص81.

4/حسن مكي ،الحركة الاسلامية في السودان 1969-1985،ط1،دار الطباعة الحديثة ،الخرطوم ،1990،ص.108.

5/كمال حسن بخيت ،الحقائق المجهولة في الانقلاب على نميري ،مجلة الوطن العربي ،العدد538،القاهرة ،1988،ص.19.

6/منصور خالد ،النخبة السياسية وادمان الفشل ،ج1،مطابع كل العرب ،د.م،1993،ص.482.

7/عبد الرحمن محمد سوار الذهب ،من مواليد ام درمان وتنتمي عائلته دينيا الى الطائفة الختميه ودخل الاكاديمية العسكرية وتخرج منها عام 1958برتبة ملازم وقد عين في منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة وقاد الحركة العسكرية التي شاركت مع الشعب في الاطاحة بنظام نميري عام 1985،للمزيد ينظر ،احمد محمد شاموق ،معجم الشخصيات السودانية المعاصرة ،بيت الثقافة للترجمة والنشر ،الخرطوم ،1988،ص.244.

8/صحيفة الاهرام ،العدد 35927،القاهرة ،24-4-1985.

9/ساجد احميد عبل العائدي،دور الجيش في الحياة السياسية السودانية1985-1989،رساله ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،1990،ص78.

10/ازاد محمد سعيد ،الانقلابات العسكرية في العالم الثالث 1946-1991،رساله ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،1995،ص.177.

11/ التيجاني حسين دفع السيد ،المصدر السابق،ص.83.

12/عبد الله جلاب ،الاغلبية الحائرة تحسم النتيجة ،مجلة التضامن ، العدد148،لندن ،1986،ص.16.

13/صلاح محمد ابراهيم ،المصر السابق،ص.53.

14/عبد الله جلاب ،المصدر السابق ،ص.18.

15/فؤاد مطر ،هل ينسحب الزاهد ،مجلة التضامن ، العدد148،لندن ،1986،ص.7.

16/صلاح محمد ابراهيم ،المصدر السابق،ص.43.

17/محمود مراد ،المستقبل السوداني ومصير الوفاق ،مجلة الاهرام الاقتصادي ،العدد849،القاهرة ،1985،ص.19.

18/المكاشفي طه الكباشي ،ط1،الشريعة الغائبة في ظل الحكم الطائفي بالسودان 1986-1989، دار الزهراء للاعلام ،الخرطوم ،1989،ص.63.

19/صحيفة الاهرام ،العدد35927،القاهرة ،24-4-1985.

20/مصطفى بكري ،قصة الثورة في السودان ،دار عماد للطباعة ،الخرطوم ،د.ت،36.
21 /صحيفة الوطن ،العدد3657،الكويت،26-4-1985.
22/عادل توفيق عبد النور ،المصدر السابق،ص.27
23/جمهورية السودان –الامانه العامة لمجلس الوزراء،الحكومة الانتقالية 1985،منشورات وزارة الثقافة والاعلام السودانية ،1985،ص.17
24/ساجد احميد عبل العائدي،المصدر السابق،ص.78
25/عامر النسام ،صناعة الجوع والفقر في السودان ،مركز الدراسات السودانية ،القاهرة ، 1978،ص.13
26/عادل توفيق عبد النور،المصدر السابق،ص.28
27/مصطفى بكري ،المصدر السابق ،ص.38
28/صلاح محمد ابراهيم ،المصدر السابق،ص.53
29/صحيفة الايام ،العدد1185،الخرطوم،18-3-1986.
30/محمد الحسن حمد، قضايا سودانية ،مجلة التضامن ، العدد145،لندن،1986،ص.24
31/المصدر نفسه.
32/فتح الرحمن محجوب ،احداث السودان بعد نميري،مجلة التضامن ، العدد147، لندن، 1986، ص15.
33/المكاشفي طه الكباشي ،المصدر السابق،ص.63
34/صحيفة الوطن ،العدد3657،الكويت،26-4-1985.
35/عمر سعد الدين ،واقع المأزق الاقتصادي في السودان الابعاد والجذور،مجلة السياسة الدولية ، العدد43، القاهرة ،1986،ص.46
36/محمود مراد ،المصدر السابق،مجلة الاهرام الاقتصادي ،العدد849،القاهرة،1985،ص.21
37/صلاح محمد ابراهيم ،المصدر السابق،ص.172
38/احمد شوقي محمود،التجربة الديمقراطية في السودان،عالم الكتب ،الخرطوم،1986،ص.85
39/صحيفة الاتحاد ،العدد1334،الخرطوم،25-6-1986.
40/احمد محمد شاموق،الثورة الظافرة،ط3،شركة دار البلد للصحافة والطباعة والنشر، الخرطوم،1998،ص.36

41/فتح الرحمن محجوب ،الحكم العسكري الانتقالي 1985،مجلة التضامن، العدد147، لندن، 1986، ص.15

42/عادل توفيق عبد النور،المصدر السابق،ص.70

43/محمد الحسن حمد،قضايا سودانية،مجلة التضامن ،العدد145،لندن، 1986،ص.24

44/المصدرنفسة.

45/صلاح محمدابراهيم ،المصدر السابق،ص.172

46/صحيفة الايام ،العدد1185،الخرطوم،18-3-1986.

47/احمد محمد شاموق ،الثورة الظافرة ،المصدر السابق،ص.37

48/بيترودووارد،السودان الدولة المضطربة 1898-1989،ترجمة محمد علي جادين،دار الخرطوم للنشر ،الخرطوم،2001،ص.92

49/منصور خالد،النخبة السودانية وادمان الفشل،ج1،مطابع سجل العرب، الخرطوم، 1993، ص.85

50/ احمد محمد شاموق ،معجم الشخصيات السودانية،المصدر السابق،ص.1241

51/ صحيفة الايام، العدد1185،الخرطوم،18-3-1986.

52/فتح الرحمن محجوب ،المصدر السابق،مجلة التضامن،العدد147،لندن،1986، ص.16

53/صلاح محمد ابراهيم،المصدر السابق،ص.173

54/عادل توفيق عبد النور ،المصدر السابق،ص.72

55/ بيتر ودووارد،المصدر السابق،ص.93

56/الهادي عبد الصمد،التنظيم الدستوري وادارة التنوع الثقافي في السودان ،مركز الدراسات الاستراتيجية ،القاهرة،1998،ص.82

57/المصدرنفسه.

58/محمد سعيد محمد الحسن،الصحافة والسياسة وتقلبات السلطة ،ط1، د.ن،الخرطوم، لا.ت، ص78

59/محمد الحسن حمد،المصدر السابق،مجلة التضامن، العدد145،لندن،1986،ص.25

60/عبد الرحمن الفكي،تاريخ قوة دفاع السودان،الدار السودانية للنشر،الخرطوم،1991،ص.21

61/الهادي عبد الصمد ،المصدر السابق، ص.84

62/محجوب الباشا،التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان،مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، 1998،ص.52

63/عبد الرحمن الفكي،المصدر السابق،ص.25

64/محمد الحسن حمد،المصدر السابق،مجلة التضامن، العدد 145، لندن،1986،ص16.

65/محمد عابدين محمد صالح،الصراع على السلطة في السودان،دار الامين ،القاهرة، 2000، ص64.

66/محمد سعيد محمد الحسن،المصدر السابق،ص.78

67/الهادي عبد الصمد،المصدر نفسة،ص.83

68/المصدرنفسه.